

كلمة العدد الرابع والثلاثين

التحولات السيادية بين القانون والتكنولوجيا

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرُّ إدارة التحرير في «مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة» أن تضع بين يدي الباحثين والأكاديميين والقراء الكرام العدد الرابع والثلاثين من المجلد الثاني عشر، والذي يأتي في مرحلة دقيقة تتصاعد فيها التحديات السياسية والقانونية والتكنولوجية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

يتناول هذا العدد باقة مختارة من الدراسات والبحوث العلمية المحكمة التي تتوزع بين ميادين القانون، العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى تقاطع التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي مع الأطر التشريعية والسياسية، وتكمن أهمية أبحاث هذا العدد في قدرتها على التجسير بين الأطر النظرية الأكاديمية والواقع التطبيقي المعاش، مسلطة الضوء على الإشكاليات الهيكلية التي تواجه الدولة والنظام الدولي والإقليمي المعاصر.

إن هذا العدد يعكس حرص المجلة الدائم على استكشاف المساحات البحثية البينية، حيث تتجاوز أوراق العمل القانونية مع التفكير السياسي للبنى الحاكمة، وتتقاطع التحليلات الجيوسياسية للنظام الدولي مع الطروحات المستجدة حول التبعية التكنولوجية وسيادة الذكاء الاصطناعي.

وتضمن العدد الحالي سبعة أبحاث علمية محكمة تناولت عناوين جوهرية، ونورد فيما يلي قراءة تحليلية وتعليقاً أكاديمياً على كل منها:

يقدم بحث «مفهوم النظام الإقليمي وعناصره مدخل نظري تمهيدي لدراسة النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000»، أعدد الباحث حسن حميد إبراهيم تأصيلاً نظرياً لمفهوم «النظام الإقليمي»، مطبقاً أطره النظرية على واقع النظام الإقليمي العربي والتغيرات التي شهدها مع بداية القرن الحادي والعشرين. يستعرض البحث محددات القوة، والتفاعلات بين الفاعلين من غير الدول، والدور الإقليمي للقوى الإقليمية والدولية. يمثل البحث أرضية منهجية صلبة للباحثين والطلاب المتخصصين في تحليل التحولات الجيوسياسية بالمنطقة العربية.

ويقدم الدكتور زياد عاطف عاشور بحثه المعنون «إعادة بناء مفهوم المرفق العام في القانون اللبناني على أسس حقوقية وإدارية: قضية المفقودين نموذجاً» طرحاً جديداً لإعادة تعريف وظيفة «المرفق العام»، مجسداً إياها في إحدى أكثر القضايا الإنسانية والقانونية تعقيداً في لبنان وهي قضية المفقودين. ينطلق الدكتور عاشور من رؤية تعتبر تقديم الحقيقة والإنصاف واجباً إدارياً وحقاً إنسانياً أصيلاً يقع على عاتق الدولة. يُعد البحث إضافة قيمة للقانون الإداري والعدالة الانتقالية، حيث يدمج بين التحليل القانوني التقني والبعد الإنساني الأخلاقي.

وتتناول الباحثة ديانا خضر الخير في دراستها باللغة الإنكليزية (The Dilemma of Balancing Security and Liberty in Lebanese Counter-Terrorism Legislation: A Comparative Constitutional Reading) (معضلة الموازنة بين الأمن والحرية في التشريعات اللبنانية لمكافحة الإرهاب: قراءة دستورية مقارنة) المعادلة الصعبة بين مقتضيات حماية الأمن القومي وموجبات صون الحقوق والحريات العامة في

التشريعات الوطنية. عبر منهج مقارن وقراءة دستورية، يفكك البحث القوانين اللبنانية المعتمدة لمكافحة الإرهاب، مبيناً مواطن القصور التشريعي ومدى انسجامها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. تكمن قيمة هذا البحث في توفيره مقترحات عملية للمشروع لتحقيق التوازن الدقيق بين صلاحية السلطة وحرية المواطن.

يقدم الباحث ضياء حسين عبيد في بحثه المعنون «فعالية الجزاءات المدنية في العقود الذكية ذاتية التنفيذ: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء تقنية سلسلة الكتل» (Blockchain) معالجة قانونية رصينة ومقارنة للتحديات التي تفرضها تقنية البلوكتشين (Blockchain) والعقود الذكية على النظرية العامة للالتزامات والعقود. يناقش الباحث مدى ملائمة الجزاءات المدنية التقليدية (كالبطالان، الفسخ، التعويض) للبيئة الرقمية التي تتصف بالتنفيذ الآلي واللامركزية، يمثل هذا البحث إسهاماً تشريعياً وحقوقياً بارزاً يستجيب للتحولات الرقمية في عالم المعاملات المالية والتجارية.

يلامس الباحث حمد علي محمد السويدي في بحثه المعنون «سيادة الذكاء الاصطناعي والتبعية التكنولوجية» إحدى أكثر القضايا تعقيداً، وهي العلاقة بين التقدم التكنولوجي وسيادة الدول. يحلل البحث مفهوم «السيادة الرقمية» ومخاطر الوقوع في «التبعية التكنولوجية» للدول والشركات العابرة للحدود التي تحتكر تقنيات الذكاء الاصطناعي. يقدم البحث طراحاً نقدياً يربط بين امتلاك البنية التحتية التكنولوجية والقدرة على اتخاذ القرار السياسي المستقل، مما يجعله مرجعاً هاماً لراسمي السياسات وصناع القرار.

يسلط الدكتور يوسف سلوم في بحثه باللغة الإنكليزية المعنون (Greenland's American Liberal Order in the 21st Century) (غرينلاند والنظام الليبرالي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين) الضوء على منطقة القطب الشمالي وتحديد موقع «غرينلاند» في الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. يتعمق البحث في كشف أبعاد التنافس الاستراتيجي على الموارد المائية والممرات البحرية في ظل التغير المناخي، مع ربط ذلك بمدى قدرة النظام الليبرالي العالمي على احتواء الصراعات الإقليمية المستجدة. تتجلى أهمية البحث في تناوله موضوعاً جيوسياسياً حديثاً يقل التطرق إليه في المكتبات العربية.

تقرأ الباحثة رشا غسان الظريف في بحثها المعنون «مبادرة الحوكمة العالمية الصينية: مبادرة إصلاح النظام الدولي القائم؟» التحولات الجيوسياسية الراهنة عبر تسليط الضوء على الرؤية الصينية لإعادة هيكلة الحوكمة العالمية. يطرح البحث تساؤلاً مركزياً حول ما إذا كانت المبادرة الصينية تمثل مشروعاً لإصلاح المنظومة الدولية القائمة من الداخل أم أنها تسعى لبناء نظام مواز متعدد القطبيات. يمتاز البحث بالدقة في تفكيك الخطاب السياسي الصيني ومقارنته بالقيم والمؤسسات الغربية، مما يمنح الباحثين في العلاقات الدولية رؤية شاملة لمستقبل التنافس بين القوى العظمى.

يقدم الدكتور الصحافي عاصم فاروق عبد الرحمن في بحثه المعنون «من جمهوريات الطوائف إلى دولة الطائف: مسارات التحول في البنية السياسية اللبنانية» قراءة تفكيكية عميقة للمسار التاريخي والسياسي للنظام اللبناني، متتبّعاً كيفية انتقال الدولة من صيغة التوافقات الطائفية والمجزأة (جمهوريات الطوائف) إلى إطار وثيقة الوفاق الوطني (دولة الطائف). يبرز البحث في تحليله لإشكالية إعادة إنتاج الأزمة داخل المؤسسات؛ حيث يوضح كيف أن التحول في النص الدستوري لم يرافقه تحول مواز في الثقافة السياسية والممارسة المؤسسية، مما أبقى الدولة رهينة للمحاصصة. تعد هذه الدراسة إضافة نوعية لفهم آليات التعطيل والبناء في الأنظمة التوافقية.

وختاماً، تأمل إدارة مجلة «القرار للبحوث العلمية المحكمة» أن تشكل بحوث هذا العدد أفقاً جديداً للنقاش الأكاديمي، وأن تسهم في إثراء المكتبة العربية بالدراسات الرصينة التي تعالج أزمات الواقع وتستشرف آفاق المستقبل. كما نتوجه بالشكر الجزيل لجميع الباحثين والمحكمين وأعضاء الهيئة العلمية الذين ساهموا في إخراج هذا العدد بالمستوى الأكاديمي المرموق.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

البروفيسور برهان الدين الخطيب